من رسائل شيخ الإسلام
(٢)

الزهد والورع والعبادة

تأليف
شيخ الإسلام ابن تيمية

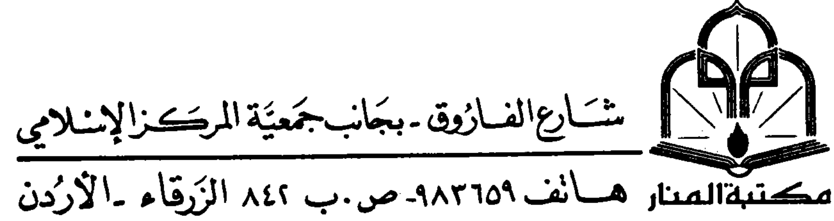
تحقيق
حماد سلامة

إشراف
الدكتور محمد عويضة



الزُّهْدُ وَالوَرَعُ وَالعِبَادَةُ

الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م



المقـــدّمَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم إلى يوم الدين، وبعد:

فلا شك أننا نعيش في عصر يكتظ بالكثير من المغريات والأهواء والفتن والشهوات وطرق الضلال والغي التي قد تنجذب لها بعض النفوس فتميل عن الصراط المستقيم والنهج القويم الذي أراده لها خالقها عز وجل، وارتضاه نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، لذا فإن النفس البشرية بحاجة ماسة لمن يحذرها من خطر مثل هذه الشهوات والأهواء، ويرشدها لطرق الزهد والورع المشروعة في الدنيا، وينبهها للعبادة المشروعة والتقوى وتزكية النفس والسمو بها وترك المحرمات وفعل المأمورات ويوصيها بما فيه صلاح الدين والدنيا، ولا شك أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد تحدث في هذه الأمور وغيرها حديث العالم المتبحر الذي ينهل من معين الثقافة الإسلامية الواسعة الذي لا ينضب، وعلى هذا الأساس اخترنا بعض الفصول والرسائل التي تحدث فيها الإمام ابن تيمية عن الزهد والورع والعبادة ونحو ذلك في مجلد السلوك من مجموع الفتاوى وقمنا بخدمتها كما يلي:

١ ــ الترجمة المختصرة لابن تيمية.
٢ ــ تخريج الآيات القرآنية الكريمة.

٣ ـ تخريج الأحاديث الشريفة تخريجاً وسطاً فلا هو طويل ممل ولا قصير مخل.

٤ ـ الترجمة لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم.

٥ ـ شرح المفردات الغريبة.

٦ ـ وضع عناوين داخلية للموضوعات.

٧ ـ وضع فهارس للآيات والأحاديث والموضوعات.

ونسأل الله أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يُنتفع به وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حمّاد سلامة

ترجمة ابن تيمية

هو أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بـن أبـي القاسم . الخضـر النميري الحـراني الـدمشقي الحنبـلي، أبـو العبـاس تقي الـدين ابن تيمية: الإمام شيخ الإسلام، ولد في حران سنة ٦٦١هـ وتحوَّل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر. وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها فقصدها فتحامل عليه جماعة من أهلها فسجن مدة ونُقل إلى الإسكندرية ثم أطلق سراحه، فسافر إلى دمشق سنة ٧١٢هـ واعتقل بها سنة ٧٢٠هـ وأطلق ثم أعيد، ومات معتقلاً بقلعة دمشق سنة ٧٢٨هـ فخرجت دمشق كلها في جنازته. كان كثير البحث في فنون الحكمة داعية إصلاح في الدين، آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، قلمه ولسانه متقاربان، له مصنفات كثيرة وقد جمعها تلميذه ابن القيم في رسالة له طبعها الدكتور صلاح الدين المنجد، وقد تقدمت له ترجمة وافية في الرسالة التي نشرناها له بعنوان «التحفة العراقية في الأمراض القلبية»[1].

---

(١) [انظر ترجمته في البداية والنهاية ج ١٤ ص ١٣٧، الشذرات ج ٦ ص ٨١، فوات الوفيات ج ١ ص ٧٤، طبقات الحفاظ ص ٥٢٠، والعبر للذهبي ج ٤ ص ٨٤، الأعلام ج ١ ص ١٤٤، وله ترجمة مستفيضة في المطولات].

الفصل الثامن

[الهم والعزم:]

[سؤال:]

ما تقول السادة العلماء في من عزم على «فعل محرم» كالزنا والسرقة، وشرب الخمر عزماً جازماً ــ فعجز عن فعله: إما بموت، أو غيره. هل يأثم بمجرد العزم أم لا؟ وإن قلتم: يأثم، فما جواب من يحتج على عدم الإثم بقوله: «إذا هم عبدي بسيئة ولم يعملها لم تكتب عليه»[1]، وبقوله: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم»[2] واحتج به من وجهين.

(أحدهما): أنه أخبر بالعفو عن حديث النفس، والعزم داخل في العموم والعزم والهم واحد. قاله ابن سيده.

---

(١) الحديث رواه: مسلم في كتاب الإيمان، باب إذا همّ العبد بحسنة كتبت وإذا همّ بسيئة لم تكتب، ج ١ ص ١١٧؛ والترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب سورة الأنعام، ج ٤ ص ٣٣٠، وأحمد في مسنده، ج ١ ص ٢٢٧.

(٢) الحديث رواه: البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، ج ١١ ص ٥٤٩؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، ج ١ ص ١١٦/١١٧؛ والترمذي في أبواب الطلاق، باب ما جاء فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته، ج ٢ ص ٣٢٨؛ وأبو داود في كتاب الطلاق، باب في الوسوسة بالطلاق، ج ٢ ص ٦٥٧/٦٥٨؛ والنسائي في الطلاق، باب من طلق في نفسه، ج ٦ ص ١٥٦؛ وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب من طلق في نفسه ولم يتكلم به، ج ١ ص ٦٥٨؛ وأحمد في مسنده، ج ٢ ص ٤٢٥.

(الثاني): أنه جعل التجاوز ممتداً إلى أن يوجد كلام أو عمل، وما قبل ذلك داخل في حد التجاوز، ويزعم أن لا دلالة في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»(١)؛ لأن الموجب لدخول المقتول في النار مواجهته أخيه، لأنه عمل لا مجرد قصد، وأن لا دلالة في قوله صلى الله عليه وسلم، في الذي قال: «لو أن لي مالاً لفعلت وفعلت، إنهما في الإثم سواء وفي الأجر سواء»(٢) لأنه تكلم، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: «ما لم تعمل به أو تتكلم»(٣) وهذا قد تكلم، وقد وقع في هذه المسألة كلام كثير، واحتيج إلى بيانها مطولاً مكشوفاً مستوفى.

[الإجابة:]

فأجاب شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ونور ضريحه:

الحمد لله، هذه المسألة ونحوها تحتاج قبل الكلام في حكمها إلى حسن التصور لها، فإن اضطراب الناس في هذه المسائل وقع عامته من أمرين.

[سببا الاضطراب:]

(أحدهما): عدم تحقيق أحوال القلوب وصفاتها، التي هي مورد الكلام.

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ ج ١ ص ٨٥؛ ومسلم في كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، ج ٤ ص ٢٢١٤؛ وأبو داود في كتاب الفتن، باب في النهي عن القتال في الفتنة، ج ٤ ص ٤٦٢؛ والنسائي في كتاب التحريم، باب تحريم القتل، ج ٧ ص ١٢٥؛ وابن ماجه في الفتن، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما، ج ٢ ص ١٣١١؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ٤٠١.

(٢) الحديث رواه الترمذي مطولاً في أبواب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، ج ٣ ص ٣٨٥ وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) سبق تخريج هذا الحديث، ص ١٤٩.

و (الثاني): عدم إعطاء الأدلة الشرعية حقها: ولهذا كثر اضطراب كثير من الناس في هذا الباب، حتى يجد الناظر في كلامهم أنهم يدعون إجماعات متناقضة في الظاهر.

[تفاوت الأفعال والصفات:]

فينبغي أن يعلم أن كل واحد من صفات الحي التي هي العلم والقدرة والإرادة ونحوها له من المراتب ما بين أوله وآخره ما لا يضبطه العباد: كالشك، ثم الظن، ثم العلم، ثم اليقين، ومراتبه؛ وكذلك الهم والإرادة والعزم وغير ذلك؛ ولهذا كان الصواب عند جماهير أهل السنة ــ وهو ظاهر مذهب أحمد، وهو أصح الروايتين عنه، وقول أكثر أصحابه ــ إن العلم والعقل ونحوهما يقبل الزيادة والنقصان، بل وكذلك الصفات التي تقوم بغير الحي: كالألوان والطعوم والأرواح.

[الإرادة الجازمة وحكمها:]

فنقول أولاً: الإرادة الجازمة هي التي يجب وقوع الفعل معها، إذا كانت القدرة حاصلة فإنه متى وجدت الإرادة الجازمة مع القدرة التامة وجب وجود الفعل لكمال وجود المقتضى السالم عن المعارض المقاوم، ومتى وجدت الإرادة والقدرة التامة ولم يقع الفعل لم تكن الإرادة جازمة، وهو إرادات الخلق لما يقدرون عليه من الأفعال، ولم يفعلوه، وإن كانت هذه الإرادات متفاوتة في القوة والضعف تفاوتاً كثيراً، لكن حيث لم يقع الفعل المراد مع وجود القدرة التامة فليست الإرادة جازمة جزماً تاماً.

وهذه «المسألة» إنما كثر فيها النزاع، لأنهم قدروا إرادة جازمة للفعل لا يقترن بها شيء من الفعل، وهذا لا يكون. وإنما يكون ذلك في العزم على أن يفعل، فقد يعزم على الفعل في المستقبل من لا يفعل منه شيئاً في الحال، والعزم على أن يفعل في المستقبل لا يكفي في وجود الفعل، بل

لا بد عند وجوده من حدوث تمام الإرادة المستلزمة للفعل، وهذه هي الإرادة الجازمة.

و«الإرادة الجازمة» إذا فعل معها الإنسان ما يقدر عليه كان في الشرع بمنزلة الفاعل التام: له ثواب الفاعل التام، وعقاب الفاعل التام الذي فعل جميع الفعل المراد حتى يثاب ويعاقب على ما هو خارج عن محل قدرته، مثل المشتركين والمتعاونين على أفعال البر، ومنها ما يتولد عن فعل الإنسان كالداعي إلى هدى أو ضلالة، والسان سنة حسنة، وسنة سيئة، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من تبعه، من غير أن ينقص أوزارهم شيء»[1]، وثبت عنه في الصحيحين أنه قال: «من سن سنة حسنة كان له أجرها، وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، من غير أن ينقص من أجورهم شيء»[2].

---

(١) الحديث رواه: مسلم في كتاب العلم، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ج ٤ ص ٢٠٦٠؛ أبو داود في كتاب السنة، باب لزوم السنة، ج ٥ ص ١٦؛ وابن ماجه في المقدمة، باب من سنّ سنّة حسنة أو سيئة، ج ١ ص ٧٥؛ ومالك في كتاب القرآن، باب العمل في الدعاء، ج ١ ص ٢١٨؛ وأحمد في مسنده، ج ٢ ص ٣٩٧؛ والترمذي في أبواب العلم، باب من دعا إلى هدى فأتبع أو إلى ضلالة، ج ٤ ص ١٤٩ وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) الحديث رواه: مسلم في كتاب العلم، باب من سنّ سنة حسنة أو سيئة، ج ٤ ص ٢٠٥٩؛ والنسائي في كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة، ج ٥ ص ٧٦؛ وابن ماجه في المقدمة، باب من سنّ سنة حسنة أو سيئة، ج ١ ص ٧٤؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ٣٦٢.

[إرادة الداعي إلى الهدى والضلال:]

فالداعي إلى الهدى وإلى الضلالة، هو طالب مريد كامل الطلب والإرادة لما دعا إليه؛ لكن قدرته بالدعاء والأمر، وقدرة الفاعل بالاتباع والقبول، ولهذا قرن الله تعالى في كتابه بين الأفعال المباشرة والمتولدة فقال: ﴿ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة[1] في سبيل الله، ولا يطؤون موطئاً يغيظ الكفار، ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح، إن الله لا يضيع أجر المحسنين ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون﴾[2].

فذكر في الآية الأولى ما يحدث عن أفعالهم بغير قدرتهم المنفردة: وهو ما يصيبهم من العطش والجوع والتعب، وما يحصل للكفار بهم من الغيظ، وما ينالونه من العدو. وقال: ﴿كتب لهم به عمل صالح﴾[3]، فأخبر أن هذه الأمور التي تحدث وتتولد من فعلهم وفعل آخر منفصل عنهم يكتب لهم بها عمل صالح، وذكر في الآية الثانية نفس أعمالهم المباشرة التي باشروها بأنفسهم: وهي الإنفاق، وقطع المسافة، فلهذا قال فيها: ﴿إلا كتب لهم﴾[4]، فإن هذه نفسها عمل صالح، وإرادتهم في الموضعين جازمة على مطلوبهم الذي هو أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فما حدث مع هذه الإرادة الجازمة من الأمور التي تعين فيها قدرتهم بعض الإعانة هي لهم عمل صالح.

وكذلك «الداعي إلى الهدى والضلالة» لما كانت إرادته جازمة كاملة

---

(١) المخمصة: المجاعة [مختار الصحاح، ص ١٩٠].
(٢) الآيتان ١٢٠ ــ ١٢١ من سورة التوبة.
(٣) الآية ١٢٠ من سورة التوبة.
(٤) الآية ١٢١ من سورة التوبة.

في هدى الأتباع وضلالهم، وأتى من الإعانة على ذلك بما يقدر عليه، كان بمنزلة العامل الكامل، فله من الجزاء مثل جزاء كل من اتبعه: للهادي مثل أجور المهتدين، وللمضل مثل أوزار الضالين وكذلك السان سنة حسنة وسنة سيئة؛ فإن السنة هي ما رسم للتحري فإن السان كامل الإرادة لكل ما يفعل من ذلك، وفعله بحسب قدرته.

ومن هذا قوله في الحديث المتفق عليه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها؛ لأنه أول من سن القتل»(١)، فالكفل النصيب مثل نصيب القاتل، كما فسره الحديث الآخر، وهو كما استباح جنس قتل المعصوم، لم يكن مانع يمنعه من قتل نفس معصومة، فصار شريكاً في قتل كل نفس، ومنه قوله تعالى: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً. ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾(٢).

ويشبه هذا أنه من كذب رسولاً معيناً كان كتكذيب جنس الرسل، كما قيل فيه: ﴿كذبت قوم نوح المرسلين﴾(٣)، ﴿كذبت عاد المرسلين﴾(٤) ونحو ذلك.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا

---

(١) الحديث رواه: البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته، ج ٦ ص ٣٦٤؛ ومسلم في كتاب القسامة، باب بيان إثم من سن القتل، ج ٣ ص ١٣٠٤؛ والترمذي في أبواب العلم، باب ما جاء أن الدال على الخير كفاعله، ج ٤ ص ١٤٨؛ والنسائي في التحريم، باب تعظيم الدم، ج ٧ ص ٨٢؛ وابن ماجه في الديات، باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً، ج ٢ ص ٨٧٣؛ وأحمد في مسنده، ج ١ ص ٣٨٣.

(٢) الآية ٣٢ من سورة المائدة.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة الشعراء.

(٤) الآية ١٢٣ من سورة الشعراء.

سبيلنا ولنحمل خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء إنهم لكاذبون وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم، وليسألن يوم القيامة عما كانوا يفترون﴾[١]، فأخبر أن أئمة الضلال لا يحملون من خطايا الأتباع شيئاً، وأخبر أنهم يحملون أثقالهم، وهي أوزار الأتباع، من غير أن ينقص من أوزار الأتباع شيء، لأن إرادتهم كانت جازمة بذلك، وفعلوا مقدورهم، فصار لهم جزاء كل عامل؛ لأن الجزاء على العمل يستحق مع الإرادة الجازمة، وفعل المقدور منه.

وهو كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس عن أبي سفيان: أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى هرقل: «فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين»[٢]، فأخبر أن هرقل لما كان إمامهم المتبوع في دينهم أن عليه إثم الأريسيين، وهم الأتباع، وإن كان قد قيل: إن أصل هذه الكلمة من الفلاحين والأكرة، كلفظ الطاء بالتركي، فإن هذه الكلمة تقلب إلى ما هو أعم من ذلك، ومعلوم أنه إذا تولى عن أتباع الرسول كان عليه [مثل] آثامهم من غير أن ينقص من آثامهم شيء كما دل عليه سائر نصوص الكتاب والسنة.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿إلهكم إله واحد، فالذين لا يؤمنون بالآخرة قلوبهم منكرة وهم مستكبرون، لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون إنه لا يحب المستكبرين، وإذا قيل لهم: ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: أساطير الأولين. ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم﴾[٣].

---

(١) الآيتان ١٢ ـ ١٣ من سورة العنكبوت.

(٢) الحديث رواه: البخاري في بدء الوحي، ج ١ ص ٣٢؛ ومسلم في كتاب الجهاد، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل، ج ٣ ص ١٣٩٦.

(٣) الآيات ٢٢ ـ ٢٥ من سورة النحل.

فقوله: ﴿ومن أوزار الـذين يضلونهم﴾[1] هي الأوزار الحاصلة لضلال الأتباع، وهي حاصلة من جهة الآمر، ومن جهة المأمور الممتثل فالقدرتان مشتركتان في حصول ذلك الضلال؛ فلهذا كان على هذا بعضه، وعلى هذا بعضه، إلا أن كل بعض من هذين البعضين هو مثل وزر عامل كامل، كما دلت عليه سائر النصوص، مثل قوله: ﴿من دعا إلى الضلالة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة﴾[2].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار كلما دخلت أمة لعنت أختها حتى إذا اداركوا فيها جميعاً، قالت أخراهم لأولاهم: ربنا! هؤلاء أضلونا فآتهم عذاباً ضعفاً من النار، قال: لكل ضعف ولكن لا تعلمون﴾[3].

فأخبر سبحانه أن الأتباع دعوا على أئمة الضلال بتضعيف العذاب، كما أخبر عنهم بذلك في قوله تعالى: ﴿وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا. ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيراً﴾[4]، وأخبر سبحانه أن لكل من المتَّبَعين والأتباع تضعيفاً من العذاب، ولكن لا يعلم الأتباع التضعيف.

ولهذا وقع عظيم المدح والثناء لأئمة الهدى، وعظيم الذم واللعنة لأئمة الضلال، حتى روي في أثر ــ لا يحضرني إسناده ــ «إنه ما من عذاب في النار إلا يبدأ فيه بإبليس ثم يصعد بعد ذلك إلى غيره، وما من نعيم في الجنة إلا يبدأ فيه بالنبـي صلى الله عليه وسلم ثم ينتقل إلى غيره»[5]، فإنه

(١) الآية ٢٥ من سورة النحل.
(٢) سبق تخريج هذا الحديث ص ١٥٢.
(٣) الآية ٣٨ من سورة الأعراف.
(٤) الآيتان ٦٧ ــ ٦٨ من سورة الأحزاب.
(٥) لم أعثر عليه.

هو الإمام المطلق في الهدى لأول بني آدم وآخرهم. كما قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر، آدم ومن دونه تحت لوائي يوم القيامة ولا فخر»(١)، وهو شفيع الأولين والآخرين في الحساب بينهم، وهو أول من يستفتح باب الجنة.

وذلك أن جميع الخلائق أخذ الله عليهم ميثاق الإيمان به كما أخذ على كل نبي أن يؤمن بمن قبله من الأنبياء، ويصدق بمن بعده. قال تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه﴾(٢) الآية. فافتتح الكلام باللام الموطئة للقسم التي يؤتى بها إذا اشتمل الكلام على قسم وشرط؛ وأدخل اللام على ما الشرطية ليبين العموم، ويكون المعنى: مهما آتيكم من كتاب وحكمة فعليكم إذا جاءكم ذلك النبي المصدق الإيمان به ونصره. كما قال ابن عباس: ما بعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه.

والله تعالى قد نوه بذكره وأعلنه في الملأ الأعلى، ما بين خلق جسد آدم ونفخ الروح فيه، كما في حديث ميسرة الفجر قال: «قلت: يا رسول الله! متى كنت نبياً؟ ــ وفي رواية ــ متى كتبت نبياً؟ فقال: وآدم بين الروح والجسد»(٣) رواه أحمد. وكذلك في حديث العرباض بن سارية

---

(١) الحديث رواه الترمذي من حديث طويل في أبواب تفسير القرآن، ج ٤ ص ٣٧٠، وقال: هذا حديث حسن؛ وابن ماجه في الزهد، باب ذكر الشفاعة، ج ٢ ص ١٤٤٠؛ وأحمد في مسنده، ج ١ ص ٥ مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٢) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(٣) الحديث رواه أحمد في مسنده، ج ٥ ص ٥٩؛ والترمذي في أبواب المناقب، باب ما جاء في فضل النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه: «متى وجبت لك النبوة؟ قال: وآدم بين الروح والجسد» وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

الذي رواه أحمد وهو حديث حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إني عند الله لخاتم النبيين. وإن آدم لمنجدل في طينته»[1] الحديث.

فكتب الله وقدر في ذلك الوقت وفي تلك الحال أمر إمام الذرية كما كتب وقدر حال المولود من ذرية آدم بين خلق جسده ونفخ الروح فيه، كما ثبت ذلك في الصحيحين[2] من حديث ابن مسعود.

فمن آمن به من الأولين والآخرين أثيب على ذلك، وإن كان ثواب من آمن به وأطاعه في الشرائع المفصلة أعظم من ثواب من لم يأت إلا بالإيمان المجمل: على أنه إمام مطلق لجميع الذرية، وأن له نصيباً من إيمان كل مؤمن من الأولين والآخرين؛ كما أن كل ضلال وغواية في الجن والإنس لإبليس منه نصيب، فهذا يحقق الأثر المروي ويؤيد ما في نسخة شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ـ إما من مراسيل الزهري، وإما من مراسيل من فوقه من التابعين ـ قال: «بعثت داعياً وليس إلي من الهداية شيء، وبعث إبليس مزيناً ومغوياً وليس إليه من الضلالة شيء»[3].

ومما يدخل في هذا الباب من بعض الوجوه قوله في الحديث الذي في

---

(١) رواه أحمد في مسنده، ج ٤ ص ١٢٧؛ ورواه الحاكم في المستدرك، ج ٢ ص ٦٠٠ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. قا الذهبي: في التلخيص صحيح.

(٢) انظر صحيح البخاري أول كتاب القدر، ج ١١ ص ٤٧٧؛ وصحيح مسلم في كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ج ٤ ص ٢٠٣٦.

(٣) رواه ابن عدي في الكامل، ج ٣ ص ٩١٠، وقال: وهذا لا يعرف إلا بعيسى العسقلاني عن إسحاق بن الفرات عن خالد عن سماك وفي قلبي من هذا الحديث شيء عن خالد عن سماك ولا أدري سمع خالد من سماك أو لحقه أم لا ولا أشك أن خالداً هذا هو خالد الخراساني فكان الحديث مرسلاً عنه عن سماك، ورواه العقيلي في الضعفاء، ج ٢ ص ٩.

السنن: «وزنت بالأمة فرجحت، ثم وزن أبو بكر بالأمة فرجح ثم وزن عمر بالأمة فرجح، ثم رفع الميزان»[1].

فأما كون النبي صلى الله عليه وسلم راجحاً بالأمة فظاهر، لأن له مثل أجر جميع الأمة مضافاً إلى أجره، وأما أبو بكر وعمر فلأن لهما معاونة مع الإرادة الجازمة في إيمان الأمة كلها، وأبو بكر كان في ذلك سابقاً لعمر وأقوى إرادة منه، فإنهما هما اللذان كانا يعاونان النبي صلى الله عليه وسلم على إيمان الأمة في دقيق الأمور وجليلها، في محياه وبعد وفاته.

ولهذا سأل أبو سفيان يوم أحد: «أفي القوم محمد؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تجيبوه. فقال: أما هؤلاء فقد كفيتموهم. فلم يملك عمر نفسه أن قال: كذبت يا عدو الله! إن الذي ذكرت لأحياء وقد بقي لك ما يسوءك»[2] رواه البخاري ومسلم، حديث البراء بن عازب، فأبو سفيان ـ رأس الكفر حينئذ ـ لم يسأل إلا عن هؤلاء الثلاثة، لأنهم قادة المؤمنين. كما ثبت في الصحيحين أن علي بن أبي طالب لما وضعت جنازة عمر قال: «والله ما على وجه الأرض أحد أحب أن ألقى الله بعمله من هذا المسجى، والله إني لأرجو أن يحشرك الله مع صاحبيك، فإني كثيراً ما كنت أسمع

---

(١) الحديث رواه أحمد في مسنده، ج ٢ ص ٧٦؛ ورواه مع اختلاف في اللفظ أبو داود في كتاب السنة، باب في الخلفاء، ج ٥ ص ٣٠، والترمذي في الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في الميزان والدلو، ج ٣ ص ٣٦٩، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة أحد، ج ٧ ص ٣٤٩، ولم أجده في مسلم كما ذكر ابن تيمية.

النبـي صلى الله عليه وسلم يقول: دخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، وذهبت أنا وأبو بكر وعمر»[١].

وأمثال هذه النصوص كثيرة، تبين سبب استحقاقهما إن كان لهما مثل أعمال جميع الأمة، لوجود الإرادة الجازمة مع التمكن من القدرة على ذلك؛ كله بخلاف من أعان على بعض ذلك دون بعض ووجدت منه إرادة في بعض ذلك دون بعض.

و «أيضاً» فالمريد إرادة جازمة مع فعل المقدور هو بمنزلة العـامل الكامل، وإن لم يكن إماماً وداعياً، كما قال سبحانه: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلاً وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً، درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفوراً رحيماً﴾[٢].

[الإرادة الجازمة مع العجز عن الفعل:]

فالله تعالى نفى المساواة بين المجاهد والقاعد الذي ليس بعاجز، ولم ينف المساواة بين المجاهد وبين القاعد العاجز، بل يقال: دليل الخطاب يقتضي مساواته إياه. ولفظ الآية صريح. استثنى أولو الضرر من نفي المساواة، فالاستثناء هنا هو من النفي، وذلك يقتضي أن أولي الضرر قد يساوون القاعدين، وإن لم يساووهم في الجميع، ويوافقه ما ثبت عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه قال في غزوة تبوك: «إن بالمدينة رجالاً ما سرتم مسيراً ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم. قالوا: وهم بالمدينة. قال: وهم

(١) الحديث رواه: البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، ج ٧ ص ٤١/٤٢؛ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رضي الله عنه، ج ٤ ص ١٨٥٩.

(٢) الآيتان ٩٥ ـ ٩٦ من سورة النساء.

بالمدينة حبسهم العذر»(١) فأخبر أن القاعد بالمدينة الذي لم يحبسه إلاّ العذر هو مثل من معهم في هذه الغزوة، ومعلوم أن الذي معه في الغزوة يثاب كل واحد منهم ثواب غاز على قدر نيته فكذلك القاعدون الذين لم يحبسهم إلا العذر.

ومن هذا الباب ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل وهو صحيح مقيم»(٢)، فإنه إذا كان يعمل في الصحة والإقامة عملاً ثم لم يتركه إلا لمرض أو سفر ثبت أنه إنما ترك لوجود العجز والمشقة، لا لضعف النية وفتورها، فكان له من الإرادة الجازمة التي لم يتخلف عنها الفعل إلا لضعف القدرة، ما للعامل، والمسافر وإن كان قادراً مع مشقة كذلك بعض المرض، إلا أن القدرة الشرعية هي التي يحصل بها الفعل من غير مضرة راجحة، كما في قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾(٣)، وقوله: ﴿فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً﴾(٤)، ونحو ذلك ليس المعتبر في الشرع القدرة التي يمكن وجود

---

(١) الحديث رواه: البخاري في كتاب المغازي، باب نزول النبي صلى الله عليه وسلم الحجر، ج ٨ ص ١١٦؛ ومسلم في كتاب الإمارة، باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر، ج ٣ ص ١٥١٨ عن جابر؛ وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في الرخصة في القعود من العذر، ج ٣ ص ٢٥؛ وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب من حبسه العذر عن الجهاد، ج ٢ ص ٩٢٣؛ وأحمد في مسنده، ج ٣ ص ١٦٠.

(٢) الحديث رواه: البخاري في كتاب الجهاد، باب ما يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة، ج ٦ ص ١٣٦؛ وأبو داود في كتاب الجنائز، باب إذا كان الرجل يعمل عملاً صالحاً فشغله عنه مرض أو سفر، ج ٣ ص ٤٧١؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ٤١٠، ولم أجده في مسلم.

(٣) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٤ من سورة المجادلة.

الفعل بها على أي وجه كان، بل لا بد أن تكون المكنة خالية عن مضرة راجحة، بل أو مكافية.

ومن هذا الباب ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من جهز غازياً فقد غزا، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا»[1]، وقوله: «من فطر صائماً فله مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء»[2]، فإن الغزو يحتاج إلى جهاد بالنفس، وجهاد بالمال، فإذا بذل هذا بدنه، وهذا ماله مع وجود الإرادة الجازمة في كل منهما كان كل منهما مجاهداً بإرادته الجازمة، ومبلغ قدرته، وكذلك لا بد للغازي من خليفة في الأهل، فإذا خلفه في أهله بخير فهو أيضاً غاز، وكذلك الصيام لا بد فيه من إمساك، ولا بد فيه من العشاء الذي به يتم الصوم، وإلا فالصائم الذي لا يستطيع العشاء لا يتمكن من الصوم.

وكذلك قوله في الحديث الصحيح: «إذا أنفقت المرأة من مال زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها مثل ذلك، لا ينقص بعضهم من أجور بعض شيئاً»[3]، وكذلك قوله في حديث أبي موسى:

---

(١) الحديث رواه: البخاري في كتاب الجهاد، باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير، ج ٦ ص ٤٩؛ ومسلم في كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي، ج ٣ ص ١٥٠٧؛ وأبو داود في كتاب الجهاد، باب ما يجزىء من الغزو، ج ٣ ص ٢٦؛ والترمذي في فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن جهز غازياً، ج ٣ ص ٩٢؛ والنسائي في كتاب الجهاد، باب فضل من جهز غازياً، ج ٦ ص ٤٦؛ والدارمي في كتاب الجهاد، باب في فضل من جهز غازياً، ج ٢ ص ٢٠٩؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ١١٥.

(٢) الحديث رواه: الترمذي في كتاب الصوم، باب ما جاء في فضل من فطر صائماً، ج ٢ ص ١٥١، وقال: هذا حديث حسن صحيح؛ والدارمي في كتاب الصوم، باب الفضل لمن فطر صائماً، ج ٢ ص ٧؛ وابن ماجه في الصيام، باب في ثواب من فطر صائماً، ج ١ ص ٥٥٥؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ١١٦.

(٣) الحديث رواه مسلم في كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين، ج ٢ ص ٧١٠؛ والبخاري في كتاب الزكاة، باب من أمر خادمه بالصدقة، ج ٣ ص ٢٩٣؛ وأبو داود في=

«الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به كاملاً موفراً طيبة به نفسه أحد المتصدقين»[1] أخرجاه. وذلك أن إعطاء الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به موفراً طيبة به نفسه لا يكون إلا مع الإرادة الجازمة الموافقة لإرادة الآمر، وقد فعل مقدوره وهو الامتثال، فكان أحد المصتدقين.

ومن هذا الباب حديث أبي كبشة الأنماري الذي رواه أحمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الدنيا لأربعة: رجل آتاه الله علماً ومالاً فهو يعمل فيه بطاعة الله، فقال رجل: لو أن لي مثل فلان لعملت بعمله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهما في الأجر سواء»[2]، وقد رواه الترمذي مطولاً وقال حديث حسن صحيح، فهذا التساوي مع «الأجر والوزر» هو في حكاية حال من قال ذلك، وكان صادقاً فيه، وعلم الله منه إرادة جازمة لا يتخلف عنها الفعل إلا لفوات القدرة، فلهذا استويا في الثواب والعقاب.

وليس هذه الحال تحصل لكل من قال: «لو أن لي ما لفلان لفعلت مثل ما يفعل»، إلا إذا كانت إرادته جازمة يجب وجود الفعل معها إذا كانت القدرة حاصلة، وإلا فكثير من الناس يقول ذلك عن عزم، لو اقترنت به القدرة لانفسخت عزيمته، كعامة الخلق يعاهدون وينقضون،

= كتاب الزكاة، باب المرأة تتصدق من بيت زوجها، ج ٢ ص ٣١٥/٣١٦؛ والترمذي في الزكاة، باب ما جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها، ج ٢ ص ٩١؛ وابن ماجه في التجارات، باب ما للمرأة من مال زوجها، ج ٢ ص ٧٧٠؛ والنسائي في كتاب الزكاة، باب صدقة المرأة من بيت زوجها، ج ٥ ص ٦٥؛ وأحمد في مسنده، ج ٦ ص ٤٤.

(١) الحديث رواه: البخاري في كتاب الإجارة، باب استئجار الرجل الصالح، ج ٤ ص ٤٣٩؛ ومسلم في كتاب الزكاة، باب أجر الخازن الأمين، ج ٢ ص ٧١٠؛ والنسائي، ج ٥ ص ٧٩/ ٨٠؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ٣٩٤.

(٢) رواه الترمذي في أبواب الزهد، باب ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر، ج ٣ ص ٣٨٥، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وليس كل من عزم على شيء عزماً جازماً قبل القدرة عليه [وعدم] الصوارف عن الفعل تبقى تلك الإرادة عند القدرة المقارنة للصوارف، كما قال تعالى: ﴿ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون﴾[1]، وكما قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون﴾[2]، وكما قال: ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين، فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون﴾[3].

وحديث أبي كبشة في النيات[4] مثل حديث البطاقة في الكلمات. وهو الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن رجلاً من أمة النبي صلى الله عليه وسلم ينشر الله له يوم القيامة تسعة وتسعين سجلاً كل سجل منها مدى البصر، ويقال له هل تنكر من هذا شيئاً؟ هل ظلمتك؟ فيقول: لا يا رب. فيقال له: لا ظلم عليك اليوم فيؤتى ببطاقة فيها التوحيد فتوضع في كفة والسجلات في كفة، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة»[5]، فهذا لما اقترن بهذه الكلمة من الصدق والإخلاص والصفاء وحسن النية، إذ الكلمات والعبادات وإن اشتركت في الصورة الظاهرة فإنها تتفاوت بحسب أحوال القلوب تفاوتاً عظيماً.

ومثل هذا الحديث الذي في حديث: المرأة البغي التي سقت كلباً

(١) الآية ١٤٣ من سورة آل عمران.
(٢) الآية ٢ من سورة الصف.
(٣) الآيتان ٧٥ ــ ٧٦ من سورة التوبة.
(٤) وهو الحديث الذي تقدم في ص ١٦٣ وأوله «إنما الدنيا لأربعة.. الخ».
(٥) الحديث رواه الترمذي في أبواب الإيمان، باب فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، ج ٤ ص ١٣٤ وقال: «هذا حديث حسن غريب»؛ وابن ماجه في الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، ج ٢ ص ١٤٣٧؛ وأحمد في مسنده، ج ٢ ص ٢١٣.

فغفر الله لها[1]، فهذا لما حصل في قلبها من حسن النية والرحمة إذ ذاك ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: «إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما يظن أن تبلغ ما بلغت. يكتب الله له بها سخطه إلى يوم القيامة»[2].

[العبد بين الهم والعمل وأمثلة لذلك:]

وبهذا تبين: أن الأحاديث التي بها التفريق بين الهام والعامل وأمثالها، إنما هي فيما دون الإرادة الجازمة التي لا بد أن يقترن بها الفعل. كما في الصحيحين عن أبي رجاء العطاردي عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بيَّن ذلك: فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة. فإن هم بها وعملها كتبها الله عنده عشر حسنات، ومن هم بسيئة ولم يعملها كتبها الله له حسنة كاملة، فإن هم بها وعملها كتبها الله له عنده سيئة واحدة»[3]، وفي الصحيحين نحوه من حديث أبي هريرة.

---

(١) ولفظ هذا الحديث «أن امرأة بغياً رأت كلباً في يوم حار يطيف ببئر قد أدلع لسانه من العطش فنزعت له بموقها. فغفر لها». رواه مسلم في كتاب السلام، باب فضل ساقي البهائم المحترمة وإطعامها؛ وأحمد في مسنده، ج ٢ ص ٥٠٧.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، ج ١١ ص ٣٠٨؛ والترمذي في أبواب الزهد، باب ما جاء في قلة الكلام، ج ٣ ص ٣٨٣؛ وقال: هذا حديث حسن صحيح؛ وابن ماجه في الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، ج ٢ ص ١٣١٣؛ ومالك في الموطأ، في كتاب الكلام، باب ما يؤمر به من التحفظ في الكلام، ج ٢ ص ٩٨٥؛ وأحمد في مسنده، ج ٣ ص ٤٦٩.

(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب من هم بحسنة أو بسيئة، ج ١١ ص ٣٢٣؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة، ج ١ ص ١١٨؛ وأحمد في مسنده، ج ١ ص ٣١٠.

فهذا التقسيم هو في رجل يمكنه الفعل؛ ولهذا قال: «فعملها»، «فلم يعملها». ومن أمكنه الفعل فلم يفعل لم تكن إرادته جازمة؛ فإن الإرادة الجازمة مع القدرة مستلزمة للفعل، كما تقدم أن ذلك كاف في وجود الفعل، وموجب له؛ إذ لو توقف على شيء آخر لم تكن الإرادة الجازمة مع القدرة تامة كافية في وجود الفعل، ومن المعلوم والمحسوس أن الأمر بخلاف ذلك، ولا ريب أن «الهم» و«العزم» و«الإرادة» ونحو ذلك قد يكون جازماً لا يتخلف عنه الفعل إلا للعجز، وقد لا يكون هذا على هذا الوجه من الجزم.

فهذا «القسم الثاني» يفرق فيه بين المريد والفاعل؛ بل يفرق بين إرادة وإرادة، إذ الإرادة هي عمل القلب الذي هو ملك الجسد. كما قال أبو هريرة: القلب ملك، والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده، وتحقيق ذلك ما في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب»[1]، فإذا هم بحسنة فلم يعملها كان قد أتى بحسنة، وهي الهم بالحسنة فتكتب له حسنة كاملة، فإن ذلك طاعة وخير، وكذلك هو في عرف الناس كما قيل:

لأشكرن لك معروفاً هممت به ... إن اهتمامك بالمعروف معروف
ولا ألومك إن لم يمضه قدر ... فالشيء بالقدر المحتوم مصروف[2]

فإن عملها كتبها الله له عشر حسنات، لما مضى من رحمته أن من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، إلى سبعمائة ضعف. كما قال تعالى: ﴿مثل

(١) سبق تخريج هذا الحديث ص ٧٦.
(٢) قائل هذين البيتين عبد الأعلى بن حماد [انظر المستطرف في كل فن مستظرف، ص ٢٤١].

الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة﴾[1]، وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لمن جاء بناقة: «لك بها يوم القيامة سبعمائة ناقة مخطومة، مزمومة»[2] إلى أضعاف كثيرة. وقد روي عن أبي هريرة مرفوعاً: «إنه يعطى به ألف ألف حسنة»[3].

وأما الهام بالسيئة الذي لم يعملها وهو قادر عليها فإن الله لا يكتبها عليه كما أخبر به في الحديث الصحيح. وسواء سمي همه إرادة أو عزماً أو لم يسم، متى كان قادراً على الفعل وهم به وعزم عليه ولم يفعله مع القدرة فليست إرادته جازمة، وهذا موافق لقوله في الحديث الصحيح، حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل به»[4]، فإن ما هم به العبد من الأمور التي يقدر عليها من الكلام والعمل ولم يتكلم بها ولم يعملها لم تكن إرادته لها جازمة، فتلك مما لم يكتبها الله عليه، كما شهد به قوله: «من هم بسيئة فلم يعملها»[5] ومن حكى الإجماع كابن عبدالبر وغيره. في هذه المسألة على هذا الحديث فهو صحيح بهذا الاعتبار.

وهذا الهام بالسيئة: فإما أن يتركها لخشية الله وخوفه، أو يتركها لغير

---

(١) الآية ٢٦١ من سورة البقرة.

(٢) الحديث رواه: مسلم في كتاب الإمارة، باب فضل الصدقة في سبيل الله وتضعيفها، ج ٣ ص ١٥٠٥؛ والنسائي في كتاب الجهاد، باب فضل الصدقة في سبيل الله عز وجل، ج ٦ ص ٤٩؛ والدارمي في كتاب الجهاد، باب فضل النفقة في سبيل الله عز وجل، ج ٢ ص ٢٠٣/٢٠٤؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ١٢١؛ وليس فيه «مزمومة».

(٣) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره فيما ذكره ابن كثير في تفسيره، ج ١ ص ٢٩٩.

(٤) سبق تخريج هذا الحديث ص ١٤٩.

(٥) سبق تخريج هذا الحديث، ص ١٤٩.

ذلك؛ فإن تركها لخشية الله كتبها الله له عنده حسنة كاملة كما قد صرح به في الحديث، وكما قد جاء في الحديث الآخر: «اكتبوها له حسنة فإنما تركها من أجلي»[1]، أو قال: «من جرائي». وأما إن تركها لغير ذلك لم تكتب عليه سيئة، كما جاء في الحديث الآخر: «فإن لم يعملها لم تكتب عليه»[2]. وبهذا تتفق معاني الأحاديث.

وإن عملها لم تكتب عليه إلا سيئة واحدة، فإن الله تعالى لا يضعف السيئات بغير عمل صاحبها، ولا يجزي الإنسان في الآخرة إلا بما عملت نفسه، ولا تمتلىء جهنم إلا من أتباع إبليس من الجنة والناس، كما قال تعالى: ﴿لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين﴾[3]؛ ولهذا ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأنس: «أن الجنة يبقى فيها فضل فينشىء الله لها أقواماً في الآخرة، وأما النار فإنه ينزوي بعضها إلى بعض حتى يضع عليها قدمه فتمتلىء بمن دخلها من أتباع إبليس»[4].

ولهذا كان الصحيح المنصوص عن أئمة العدل كأحمد وغيره الوقف في أولاد المشركين، وأنه لا يجزم لمعين منهم بجنة ولا نار، بل يقال فيهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديثين الصحيحين: حديث أبي هريرة وابن عباس: «الله أعلم بما كانوا عاملين»[5]. فحديث

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾ ج ١٣ ص ٤٦٥ مع اختلاف يسير في اللفظ.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب إذا همّ العبد بحسنة، ج ١ ص ١١٨.

(٣) الآية ٨٥ من سورة ص.

(٤) الحديث رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قوله تعالى ﴿سبحان ربك رب العزة﴾ ج ١٣ ص ٣٦٨؛ ومسلم في كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، ج ٤ ص ٢١٨٦/٢١٨٧؛ وأحمد في مسنده، ج ٢ ص ٢١٤.

(٥) رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، ج ٣ ص ٢٤٥؛ ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، ج ٤ ص ٢٠٤٨/٢٠٤٩ وغيرهما.

أبـي هريرة في الصحيحين، وحديث ابن عباس في البخاري، وفي حديث سمرة بن جندب الذي رواه البخاري: «أن منهم من يدخل الجنة»[1]، وثبت: «أن منهم من يدخل النار»[2] كما في صحيح مسلم في قصة الغلام الذي قتله الخضر، وهذا يحقق ما روي من وجوه: أنهم يمتحنون يوم القيامة فيظهر على علم الله فيهم، فيجزيهم حينئذ على الطاعة والمعصية، وهذا هو الذي حكاه الأشعري عن أهل السنة والحديث واختاره.

وأما أئمة الضلال ــ الذين عليهم أوزار من أضلوه ــ ونحوهم، فقد بينا أنهم إنما عوقبوا لوجود الإرادة الجازمة مع التمكن من الفعل؛ بقوله في حديث أبـي كبشة: «فهما في الوزر سواء»[3]، وقوله: «من دعا إلى ضلالة كان عليه من الوزر مثل أوزار من تبعه»[4]، فإذا وجدت الإرادة الجازمة، والتمكن من الفعل صاروا بمنزلة الفاعل التام، والهام بالسيئة التي لم يعملها مع قدرته عليها لم توجد منه إرادة جازمة، وفاعل السيئة التي تمضي لا يجزى بها إلا سيئة واحدة، كما شهد به النص وبهذا يظهر قول الأئمة، حيث قال الإمام أحمد: «الهم» همان: هم خطرات، وهم إصرار. فهم الخطرات يكون من القادر، فإنه لو كان همه إصراراً جازماً وهو قادر لوقع الفعل.

ومن هذا الباب هم «يوسف»، حيث قال تعالى: ﴿ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه﴾[5] الآية. وأما هم المرأة التي راودته فقد قيل: إنه كان هم إصرار لأنها فعلت مقدورها، وكذلك ما ذكره عن

---

(١) رواه البخاري في كتاب التعبير، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح، ج ١٢ ص ٤٣٨/٤٣٩ ضمن حديث طويل.

(٢) رواه مسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، ج ٤ ص ٢٠٥٠.

(٣) سبق تخريج هذا الحديث ص ١٥٠.

(٤) سبق تخريج هذا الحديث ص ١٥٢.

(٥) الآية ٢٤ من سورة يوسف.

المنافقين في قوله تعالى: ﴿وهموا بما لم ينالوا﴾[1] فهذا الهم المذكور عنهم هم مذموم، كما ذمهم الله عليه، ومثله يذم وإن لم يكن جازماً، كما سنبينه في آخر الجواب من الفرق بين ما ينافي الإيمان، وبين ما لا ينافيه، وكذلك الحريص على السيئات الجازم بإرادة فعلها، إذا لم يمنعه إلا مجرد العجز، فهذا يعاقب على ذلك عقوبة الفاعل، لحديث أبـي كبشة، ولما في الحديث الصحيح: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قيل: هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»[2]، وفي لفظ: «إنه أراد قتل صاحبه»[3].

فهذه «الإرادة» هي الحرص، وهي الإرادة الجازمة، وقد وجد معها المقدور، وهو القتال لكن عجز عن القتل، وليس هذا من الهم الذي لا يكتب، ولا يقال إنه استحق ذلك بمجرد قوله: لو أن لي ما لفلان لعملت مثل ما عمل، فإن تمني الكبائر ليس عقوبته كعقوبة فاعلها بمجرد التكلم، بل لا بد من أمر آخر، وهو لم يذكر أنه يعاقب على كلامه، وإنما ذكر أنهما في الوزر سواء.

وعلى هذا فقوله: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل»[4] لا ينافي العقوبة على الإرادة الجازمة التي لا بد أن يقترن بها الفعل، فإن «الإرادة الجازمة» هي التي يقترن بها المقدور من الفعل، وإلا فمتى لم يقترن بها المقدور من الفعل لم تكن جازمة، فالمريد الزنا والسرقة وشرب الخمر العازم على ذلك متى كانت إرادته جازمة عازمة فلا بد أن يقترن بها من الفعل ما يقدر عليه، ولو أنه يقربه إلى جهة

---

(١) الآية ٧٤ من سورة التوبة.
(٢) رواه البخاري، ج ١ ص ٨٥.
(٣) رواه مسلم في كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، ج ٤ ص ٢٢١٤.
(٤) سبق تخريج هذا الحديث ص ١٤٩.

المعصية: مثل تقرب السارق إلى مكان المال المسروق، ومثل نظر الزاني واستماعه إلى المزني به، وتكلمه معه، ومثل طلب الخمر والتماسها ونحو ذلك، فلا بد مع الإرادة الجازمة من شيء من مقدمات الفعل المقدور، بل مقدمات الفعل توجد بدون الإرادة الجازمة عليه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم، في الحديث المتفق عليه: «العينان تزنيان وزناهما النظر، واللسان يزني وزناه النطق، واليد تزني وزناها البطش، والرجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنى ويشتهي، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه»[1]، وكذلك حديث أبي بكرة المتفق عليه: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قيل: يا رسول الله! هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه»، وفي رواية في الصحيحين: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»[2].

فإنه أراد ذلك إرادة جازمة فعل معها مقدوره، منعه منها من قتل صاحبه العجز، وليست مجرد هم ولا مجرد عزم على فعل مستقبل، فاستحق حينئذ النار، كما قدمنا من أن الإرادة الجازمة التي أتى معها بالممكن يجري صاحبها مجرى الفاعل التام.

و «الإرادة التامة» قد ذكرنا أنه لا بد أن يأتي معها بالمقدور أو بعضه، وحيث ترك الفعل المقدور فليست جازمة، بل قد تكون جازمة فيما فعل دون ما ترك، مع القدرة، مثل الذي يأتي بمقدمات الزنا: من اللمس، والنظر والقبلة، ويمتنع عن الفاحشة الكبرى؛ ولهذا قال في حديث

---

(١) الحديث رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، ج ١١ ص ٢٦؛ ومسلم في كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا، ج ٤ ص ٢٠٤٧؛ وأبو داود في كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر، ج ٢ ص ٦١٢؛ وأحمد فق مسنده، ج ٢ ص ٢٧٦.

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٠.

أبـي هريرة الصحيح: «العين تزني والأذن تزني، واللسان يزني ـ إلى أن قال ـ والقلب يتمنى ويشتهي»[1]، أي يتمنى الوطء ويشتهيه، ولم يقل «يريد»، ومجرد الشهوة والتمني ليس إرادة جـازمة، ولا يستلزم وجـود الفعل، فلا يعاقب على ذلك؛ وإنما يعاقب إذا أراد إرادة جازمة مع القدرة والإرادة الجازمة [التي]يصدقها الفرج.

ومن هذا الحديث الذي في الصحيحين عن ابن مسعود: «أن رجلاً أصاب من امرأة قبلة: فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له، فأنزل الله تعالى: ﴿أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات﴾[2] الآية، فقال الرجل: ألي هذه؟ فقال: لمن عمل بها من أمتي»[3]، فمثل هذا الرجل وأمثاله لا بد في الغالب أن يهم بما هو أكبر من ذلك، كما قـال: «والقلب يتمنى ويشتهي، والفرج يصـدق ذلك أو يكذبه»[4] لكن إرادته القلبية للقبلة كانت إرادة جازمة، فاقترن بها فعل القبلة بالقدرة، وأما إرادته للجماع فقد تكون غير جازمة، وقد تكون جازمة، لكن لم يكن قادراً. والأشبه في الذي نزلت فيه الآية أنه كان متمكناً لكنه لم يفعل.

فتفريق أحمد وغيره: بين هم الخطرات، وهم الإصرار هو الذي عليه الجواب، فمن لم يمنعه من الفعل إلا العجز فلا بد أن يفعل ما يقدر عليهمن مقدماته، وإن فعله وهو عازم على العود متى قدر فهو مصر، ولهذا قال ابن المبارك المصر الذي يشرب الخمر اليوم، ثم لا يشربها إلى شهر، وفي رواية إلى ثلاثين سنة، ومن نيته أنه إذا قدر على شربها [شربها]. وقد يكون مصراً إذا عزم على الفعل في وقت دون وقت، كمن يعزم على ترك

(١) سبق تخريجه ص ١٧١.
(٢) الآية ١١٤ من سورة هود.
(٣) سبق تخريجه ص ٦٨.
(٤) سبق تخريجه ص ١٧١.

المعاصي في شهر رمضان دون غيره، فليس هذا بتائب مطلقاً. ولكنه تارك للفعل في شهر رمضان، ويثاب إذا كان ذلك الترك لله وتعظيم شعائر الله، واجتناب محارمه في ذلك الوقت، ولكنه ليس من التائبين الذين يغفر لهم بالتوبة مغفرة مطلقة، ولا هو مصر مطلقاً. وأما الذي وصفه ابن المبارك فهو مصر إذا كان من نيته العود إلى شربها.

قلت: والذي قد ترك المعاصي في شهر رمضان من نيته العود إليها في غير شهر رمضان مصر أيضاً. لكن نيته أن يشربها إذا قدر عليها، غير النية مع وجود القدرة، فإذا قدر قد تبقى نيته وقد لا تبقى، ولكن متى كان مريداً إرادة جازمة لا يمنعه إلا العجز فهو معاقب على ذلك. كما تقدم.

وتقدم أن مثل هذا لا بد أن يقترن بإرادته ما يتمكن من الفعل معه، وبهذا يظهر ما يذكر عن الحارث المحاسبي[1] أنه حكى الإجماع على أن الناوي للفعل ليس بمنزلة الفاعل له، فهذا الإجماع صحيح مع القدرة، فإن الناوي للفعل القادر عليه ليس بمنزلة الفاعل، وأما الناوي الجازم الآتي بما يمكن فإنه بمنزلة الفاعل التام. كما تقدم.

ومما يوضح هذا أن الله سبحانه في القرآن رتب الثواب والعقاب على مجرد الإرادة كقوله تعالى: ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد، ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً﴾[2]، وقال: ﴿من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون، أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار﴾[3]، وقال: ﴿من

---

(١) هو الحارث بن أسد المحاسبي الزاهد المشهور، أبو عبدالله البغدادي، صاحب التصانيف، مقبول من الطبقة الحادية عشرة، مات سنة ٢٤٣هـ [تقريب التهذيب، ص ٥٩].

(٢) الآية ١٨ من سورة الإسراء.

(٣) الآيتان ١٥ ــ ١٦ من سورة هود.

كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها، وما له في الآخرة من نصيب﴾[١].

فرتب الثواب والعقاب على كونه يريد العاجلة، ويريد الحياة الدنيا، ويريد حرث الدنيا، وقال في آية هود: ﴿نوف إليهم أعمالهم فيها ـ إلى أن قال ـ وباطل ما كانوا يعملون﴾[٢]، فدل على أنه كان لهم أعمال بطلت، وعوقبوا على أعمال أخرى عملوها، وأن الإرادة هنا مستلزمة للعمل، ولما ذكر إرادة الآخرة، قال: ﴿ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن﴾[٣]. وذلك لأن إرادة الآخرة وإن استلزمت عملها فالثواب إنما هو على العمل المأمور به، لا كل سعي، ولا بد مع ذلك من الإيمان.

ومنه قوله: ﴿يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها﴾[٤] الآية، ﴿وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة﴾[٥] فهذا نظير تلك الآية التي في سورة هود، وهذا يطابق قوله: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما»[٦] إلا أنه قال: «فإنه أراد قتل صاحبه»[٧]، أو: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»[٨]، فذكر الحرص والإرادة على القتل وهذا لا بد أن يقترن به فعل، وليس هذا مما دخل في حديث العفو: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها»[٩].

---

(١) الآية ٢٠ من سورة الشورى.
(٢) الآيتان ١٥ ـ ١٦ من سورة هود.
(٣) الآية ١٩ من سورة الإسراء.
(٤) الآية ٢٨ من سورة الأحزاب.
(٥) الآية ٢٩ من سورة الأحزاب.
(٦) سبق تخريجه ص ١٥٠.
(٧) سبق تخريجه ص ١٧٠.
(٨) سبق تخريجه ص ١٧٠.
(٩) سبق تخريجه ص ١٤٩.

ومما يبنى على هذا مسألة معروفة ــ بين أهل السنة وأكثر العلماء وبين بعض القدرية ــ وهي «توبة العاجز عن الفعل» كتوبة المجبوب عن الزنا، وتوبة الأقطع العاجز عن السرقة، ونحوه من العجز؛ فإنها توبة صحيحة عند جماهير العلماء من أهل السنة وغيرهم، وخالف في ذلك بعض القدرية؛ بناء على أن العاجز عن الفعل لا يصح أن يثاب على تركه الفعل؛ بل يعاقب على تركه وليس كذلك؛ بل إرادة العاجز عليها الثواب والعقاب كما بينا، وبينا أن الإرادة الجازمة مع القدرة تجري مجرى الفاعل التام، فهذا العاجز إذا أتى بما يقدر عليه من مباعدة أسباب المعصية بقوله وعمله وهجرانها وتركها بقلبه، كالتائب القادر عليها سواء فتوبة هذا العاجز عن كمال الفعل، كإصرار العاجز عن كمال الفعل.

ومما يبنى على هذا «المسألة المشهورة في الطلاق» وهو أنه لو طلق في نفسه وجزم بذلك، ولم يتكلم به، فإنه لا يقع به الطلاق عند جمهور العلماء. وعند مالك في إحدى الروايتين يقع، وقد استدل أحمد وغيره من الأئمة على ترك الوقوع بقوله: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها»[1]، فقال المنازع: هذا المتجاوز عنه، إنما هو حديث النفس، والجازم بذلك في النفس ليس من حديث النفس».

فقال المنازع لهم: قد قال: «ما لم تكلم به أو تعمل به»[2]، فأخبر أن التجاوز عن حديث النفس امتد إلى هذه الغاية التي هي الكلام به والعمل به، كما ذكر ذلك في صدر السؤال من استدلال بعض الناس وهو استدلال حسن؛ فإنه لو كان حديث النفس إذا صار عزماً ولم يتكلم به أو يعمل يؤاخذ به لكان خلاف النص، لكن يقال: هذا في المأمور [صاحب] المقدرة التي يمكن فيها الكلام والعمل، إذا لم يتكلم ولم يعمل، وأما الإرادة الجازمة

(١) سبق تخريجه ص ١٤٩.
(٢) سبق تخريجه ص ١٤٩.

المأتي فيها بالمقدور فتجري مجرى التي أتى معها بكمال العمل. بدليل الأخرس لما كان عاجزاً عن الكلام، وقد يكون عاجزاً عن العمل باليدين ونحوهما، لكنه إذا أتى بمبلغ طاقته من الإشارة جرى ذلك مجرى الكلام من غيره، والأحكام والثواب والعقاب وغير ذلك.

وأما الوجه الآخر الذي احتج به وهو أن العزم والهم داخل في حديث النفس المعفو عنه مطلقاً فليس كذلك؛ بل إذا قيل: إن الإرادة الجازمة مستلزمة لوجود فعل ما يتعلق به الذم والعقاب وغير ذلك، يصح ذلك؛ فإن المراد إن كان مقدوراً مع الإرادة الجازمة وجب وجوده، وإن كان ممتنعاً فلا بد مع الإرادة الجازمة من فعل بعض مقدماته، وحيث لم يوجد فعل أصلاً فهو هم. وحديث النفس ليس إرادة جازمة ولهذا لم يجيء في النصوص العفو عن مسمى الإرادة والحب والبغض والحسد والكبر والعجب وغير ذلك من أعمال القلوب، إذ كانت هذه الأعمال حيث وقع عليهم ذم وعقاب فلأنها تمت حتى صارت قولاً وفعلاً.

وحينئذ قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله تجاوز لأمتي»[1] الحديث حق، والمؤاخذة بالإرادات المستلزمة لأعمال الجوارح حق، ولكن طائفة من الناس قالوا: إن الإرادة الجازمة قد تخلو عن فعل أو قول، ثم تنازعوا في العقاب عليها، فكان القاضي أبو بكر ومن تبعه كأبي حامد وأبي الفرج ابن الجوزي يرون العقوبة على ذلك، وليس معهم دليل على أنه يؤاخذ إذا لم يكن هناك قول أو عمل.

والقاضي بناها على أصله في «الإيمان» الذي اتبع فيه جهماً والصالحي، وهو المشهور عن أبي الحسن الأشعري، وهو أن الإيمان مجرد تصديق القلب، ولو كذب بلسانه، وسب الله ورسوله بلسانه، وأن سب الله ورسوله إنما هو كفر في الظاهر، وأن كلما كان كفراً في نفس الأمر فإنه

---

(١) سبق تخريجه ص ١٤٩.

يمتنع أن يكون معه شيء من تصديق القلب، وهذا أصل فاسد في الشرع والعقل، حتى إن الأئمة: كوكيع بن الجراح[1] وأحمد بن حنبل وأبـي عبيدة وغيرهم كفروا من قال في «الإيمان» بهذا القول، بخلاف المرجئة من الفقهاء الذين يقولون: هو تصديق القلب واللسان، فإن هؤلاء لم يكفرهم أحد من الأئمة، وإنما بدعوهم.

وقد بسط الكلام في «الإيمان» وما يتعلق بذلك في غير هذا الموضع، وبين أن من الناس من يعتقد وجود الأشيـاء بدون لـوازمها. فيقـدر ما لا وجود له.

[أوجه خطأ جهم في الإيمان:]

وأصل جهم في «الإيمان» تضمن غلطاً من وجوه:

(أ) (منها) ظنه أنه مجرد تصديق القلب ومعرفته بدون أعمال القلب: كحب الله وخشيته ونحو ذلك.

(ب) و(منها) ظنه ثبوت إيمان قائم في القلب بدون شيء من الأقوال والأعمال.

(ج) و(منها) ظنه أن من حكم الشرع بكفره وخلوده في النار، فإنه يمتنع أن يكون في قلبه شيء من التصديق، وجزموا بأن إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن في قلوبهم شيء من ذلك. وهذا كلامهم في الإرادة والكراهة والحب والبغض ونحو ذلك؛ فإن هذه الأمور إذا كانت هماً وحديث نفس فإنه معفو عنها، وإذا صارت إرادة جازمة وحباً وبغضاً لزم

---

(١) هو وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد من كبار الطبقة التاسعة، مات في آخر سنة ١٩٧. انظر ترجمته في (تقريب التهذيب، ص ٣٦٩؛ والأعلام ج ٨، ص ١١٧).

وجود الفعل ووقوعه، وحينئذ فليس لأحد [أن] يقدر وجودها مجردة. ثم يقول: ليس فيها إثم، وبهذا يظهر الجواب عن حجة السائل.

[محبة الله ورسوله واقترانها بالإرادة:]

فإن الأمة مجمعة على أن الله يثيب على محبته ومحبة رسوله، والحب فيه والبغض فيه، ويعاقب على بغضه وبغض رسوله، وبغض أوليائه، وعلى محبة الأنداد من دونه، وما يدخل في هذه المحبة من الإرادات والعزوم، فإن المحبة سواء كانت نوعاً من الإرادة أو نوعاً آخر مستلزماً للإرادة، فلا بد معها من إرادة وعزم، فلا يقال: هذا من حديث النفس المعفو عنه، بل كما جاء في الحديث الذي رواه الترمذي: «أوثق عرى الإيمان: الحب في الله، والبغض في الله»[1] وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»[2]، وفي صحيح البخاري عن عبدالله بن هشام قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب فقال عمر: لأنت يا رسول الله أحب إلي من كل شيء، إلا من نفسي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا، والذي نفسي بيده! حتى أكون أحب إليك من نفسك، فقال عمر: فإنك الآن أحب إلي من نفسي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم الآن يا عمر!»[3]، بل قد قال تعالى: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن

(١) رواه الطبراني في الكبير، ج ١١ ص ٢١٥، وفيه زيادة، ولم أجده في الترمذي.
(٢) سبق تخريجه ص ٨١.
(٣) الحديث رواه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، ج ١١ ص ٥٢٣.

ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره، والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾[1].

فانظر إلى هذا الوعيد الشديد الذي قد توعد الله به من كان أهله وماله أحب إليه من الله ورسوله وجهاد في سبيله، فعلم أنه يجب أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إلى المؤمن من الأهل والمال والمساكن والمتاجر والأصحاب والأخوان، وإلا لم يكن مؤمناً حقاً ومثل هذا ما في الصحيحين عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا لله وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع في الكفر، وحتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»[2]، وهذا لفظ البخاري، فأخبر أنه لا يجد أحد حلاوة الإيمان إلا بهذه المحبات الثلاث.

(أحدها): أن يكون الله ورسوله أحب إليه من سواهما، وهذا من أصول الإيمان المفروضة التي لا يكون العبد مؤمناً بدونها.

(الثاني): أن يحب العبد لا يحبه إلا لله وهذا من لوازم الأول.

و(الثالث): أن يكون إلقاؤه في النار أحب إليه من الرجوع إلى الكفر.

وكذلك التائب من الذنوب من أقوى علامات صدقه في التوبة هذه الخصال، محبة الله ورسوله ومحبة المؤمنين فيه، وإن كانت متعلقة بالأعيان ليست من أفعالنا كالإرادة المتعلقة بأفعالنا، فهي مستلزمة لذلك، فإن من كان الله ورسوله أحب إليه من نفسه وأهله وماله لا بد أن يريد من العمل

---

(١) الآية ٢٤ من سورة التوبة.

(٢) سبق تخريجه ص ٧٨.

ما تقتضيه هذه المحبة، مثل إرادته نصر الله ورسوله ودينه والتقريب إلى الله ورسوله، ومثل بغضه لمن يعادي الله ورسوله.

ومن هذا الباب ما استفاض عنه صلى الله عليه وسلم في الصحاح من حديث ابن مسعود وأبـي موسى وأنس أن النبـي صلى الله عليه وسلم قال: «المرء مع من أحب» وفي رواية «الرجل يحب القوم ولما يلحق لهم»، أي ولما يعمل بأعمالهم، فقال: «المرء مع من أحب»[1]، قال أنس: فما فرح المسلمون بشيء بعد الإسلام فرحهم بهذا الحديث فأنا أحب النبـي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر، وأرجو أن يجعلني الله معهم، وإن لم أعمل عملهم. وهذا الحديث حق، فإن كون المحب مع المحبوب أمر فطري لا يكون غير ذلك، وكونه معه هو على محبته إياه، فإن كانت المحبة متوسطة أو قريباً من ذلك كان معه بحسب ذلك، وإن كانت المحبة كاملة كان معه كذلك، والمحبة الكاملة تجب معها الموافقة للمحبوب في محابه، إذا كان المحب قادراً عليها، فحيث تخلفت الموافقة مع القدرة يكون قد نقص من المحبة بقدر ذلك، وإن كانت موجودة.

وحب الشيء وإرادته يستلزم بغض ضده وكراهته، مـع العلم بالتضاد، ولهذا قال تعالى: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله﴾[2]، والموادة من أعمال القلوب.

فإن الإيمان بالله يستلزم مودته ومودة رسوله، وذلك يناقض موادة من حاد الله ورسوله، وما ناقض الإيمان فإنه يستلزم العزم والعقاب، لأجل

---

(١) رواه: البخاري في كتاب الأدب، باب علامة الحب في الله، ج ١٠ ص ٥٥٧؛ ومسلم في كتاب البر، باب المرء مـع من أحب، ج ٤ ص ٢٠٣٤؛ والترمـذي في أبواب الدعوات، ج ٥ ص ٢٠٥/٢٠٦؛ والدارمي في الرقائق، باب المرء مع من أحب، ج ٢ ص ٣٢١/٣٢٢؛ وأحمد في مسنده، ج ٣ ص ١١٠.

(٢) الآية ٢٢ من سورة المجادلة.

عدم الإيمان. فإن ما ناقض الإيمان كالشك والإعـراض وردة القلب، وبغض الله ورسوله يستلزم الذم والعقاب لكونه تضمن ترك المأمور مما أمر الله به رسوله، فاستحق تاركه الذم والعقاب وأعظم الواجبات إيمان القلب، فما ناقضه استلزم الذم والعقاب لتركه هذا الواجب؛ بخلاف ما استحق الذم لكونه منهياً عنه كالفواحش والظلم، فإن هذا هو الذي يتكلم في الهم به وقصده، إذا كان هذا لا يناقض أصل الإيمان، وإن كان يناقض كماله، بل نفس فعل الطاعات يتضمن ترك المعاصي، ونفس ترك المعاصي يتضمن فعل الطاعات، ولهذا كانت الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، فالصلاة تضمنت شيئين:

(أحدهما): نهيها عن الذنوب.

و (الثاني): تضمنها ذكر الله، وهو أكبر الأمرين، فما فيها من ذكر الله أكبر من كونها ناهية عن الفحشاء والمنكر، و[لبسط] هذا موضع آخر..

و (المقصود هنا) أن المحبة التامة لله ورسوله تستلزم وجود محبوباته، ولهذا جاء في الحديث الذي في الترمذي «من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان»[1]، فإنه إذا كان حبه لله، وبغضه لله، وهما عمل قلبه، وعطاؤه لله، ومنعه لله، وهما عمل بدنه، دل على كمال محبته لله، و[دل] ذلك على كمال الإيمان، وذلك أن كمال الإيمان أن يكون الدين كله لله، وذلك عبادة الله وحده لا شريك له، والعبادة تتضمن كما الحب، وكمال الذل، والحب مبدأ جميع الحركات الإرادية، ولا بد لكل حي من حب وبغض، فإذا كانت محبته لمن يحبه الله، وبغضه لمن يبغضه الله، دل ذلك على صحة الإيمان في قلبه، لكن قد يقوى ذلك وقد يضعف، بما يعارضه من شهوات النفس وأهوائها، الذي يظهر

(١) سبق تخريجه ص ٤٦.

في بذل المال الذي هو مادة النفس، فإذا كان حبه لله، وعطاؤه لله، ومنعه لله. دل على كمال الإيمان باطناً وظاهراً.

وأصل الشرك في المشركين ـ الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ـ إنما هو اتخاذ أنداد يحبونهم كحب الله، كما قال تعالى: ﴿ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله﴾[1]، ومن كان حبه لله وبغضه لله، لا يحب إلا الله، ولا يبغض إلا الله، ولا يعطي إلا الله ولا يمنع إلا الله، فهذه حال السابقين من أولياء الله كما روى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يقول الله من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن: يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه»[2]، فهؤلاء الذين أحبوا الله محبة كاملة تقربوا بما يحبه من النوافل، بعد تقربهم بما يحبه من الفرائض، أحبهم الله محبة كاملة حتى بلغوا ما بلغوه، وصار أحدهم يدرك بالله، ويتحرك بالله، بحيث أن الله يجيب مسألته، ويعيذه مما استعاذ منه.

وقد ذم في كتابه من أحب أنداداً من دونه، قال تعالى: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم﴾[3]، وذم من اتخذ إلهه هواه وهو أن يتأله ما يهواه ويحبه، وهذا قد يكون فعل القلب فقط. وقد مدح تعالى وذم في كتابه في غير موضع على المحبة والإرادة والبغض والسخط والفرح والغم، ونحو

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة البقرة.

(٢) سبق تخريجه ص ١١٥.

(٣) الآية ٩٣ من سورة البقرة.

ذلك من أفعال القلوب كقوله: ﴿والذين آمنوا أشد حباً لله﴾[١]، وقوله: ﴿كلا بل تحبون العاجلة، وتذرون الآخرة﴾[٢]، وقوله: ﴿يحبون العاجلة، ويذرون وراءهم يوماً ثقيلاً﴾[٣].

وقوله: ﴿إن تمسسكم حسنة تسؤهم، وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها﴾[٤]، وقوله: ﴿وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون﴾[٥]، وقوله: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر، يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا﴾[٦]، وقوله: ﴿ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً حسداً من عند أنفسهم﴾[٧]، وقوله: ﴿ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم﴾[٨]، وقوله: ﴿وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم﴾[٩].

وقوله: ﴿وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله، ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى، ولا ينفقون إلا وهم كارهون﴾[١٠]، وقوله: ﴿ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٢٠ من سورة القيامة.
(٣) الآية ٢٧ من سورة الإنسان.
(٤) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.
(٥) الآية ٤٥ من سورة الزمر.
(٦) الآية ٧٢ من سورة الحج.
(٧) الآية ١٠٩ من سورة البقرة.
(٨) الآية ١٠٥ من سورة البقرة.
(٩) الآية ٧ من سورة الأنفال.
(١٠) الآية ٥٤ من سورة التوبة.

أعمالهم﴾[1]، وقوله: ﴿وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً﴾[2] الآية، وقوله: ﴿والذين آتيناهم الكتاب يفرحون بما أنزل إليك ومن الأحزاب من ينكر بعضه﴾[3]، وقوله: ﴿قل: بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا﴾[4].

وقال: ﴿إذ قال له قومه لا تفرح إن الله لا يحب الفرحين﴾[5]، وقال: ﴿ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق، وبما كنتم تمرحون﴾[6]، وقال: ﴿إن الله لا يحب كل مختال فخور﴾[7]، وقال: ﴿وإنا إذا أذقنا الإنسان منا رحمة فرح بها﴾[8]، وقال: ﴿ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم نزعناها منه إنه ليؤوس كفور، ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني، إنه لفرح فخور، إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات﴾[9]، وقال: ﴿وتحبون المال حباً جماً﴾[10]، وقال: ﴿إن الإنسان لربه لكنود وإنه على ذلك لشهيد، وإنه لحب الخير لشديد﴾[11]، وقال: ﴿ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾[12]، وقال: ﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾[13].

---

(١) الآية ٩ من سورة محمد.
(٢) الآية ١٢٤ من سورة التوبة.
(٣) الآية ٣٦ من سورة الرعد.
(٤) الآية ٥٨ من سورة يونس.
(٥) الآية ٧٦ من سورة القصص.
(٦) الآية ٧٥ من سورة غافر.
(٧) الآية ١٨ من سورة لقمان.
(٨) الآية ٤٨ من سورة الشورى.
(٩) الآيتان ٩ ــ ١٠ من سورة هود.
(١٠) الآية ٢٠ من سورة الفجر.
(١١) الآيات ٦ ــ ٨ من سورة العاديات.
(١٢) الآية ٨٧ من سورة يوسف.
(١٣) الآية ٥٦ من سورة الحجر.

[أعمال القلب:]

وقال: ﴿وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين﴾[1]، وقال: ﴿بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم أبداً وزين ذلك في قلوبكم وظننتم ظن السوء وكنتم قوماً بوراً﴾[2]، وقال: ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله﴾[3]، وقال: ﴿ومن شر حاسد إذا حسد﴾[4]، وقال: ﴿ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا﴾[5]، وقال: ﴿لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾[6]، وقال: ﴿إن يسألكموها فيحفكم تبخلوا ويخرج أضغانكم﴾[7]، وقال: ﴿إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور﴾[8]، وقال: ﴿في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً﴾[9]، وقال: ﴿فيطمع الذي في قلبه مرض﴾[10]، وقال: ﴿وإذ يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض﴾[11]، وقال: ﴿أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم﴾[12]، وقال: ﴿قد جاءتكم موعظة من

---

(١) الآية ٢٣ من سورة فصلت.
(٢) الآية ١٢ من سورة الفتح.
(٣) الآية ٥٤ من سورة النساء.
(٤) الآية ٥ من سورة الفلق.
(٥) الآية ٩ من سورة الحشر.
(٦) الآيتان ١١٨ ـ ١١٩ من سورة آل عمران.
(٧) الآية ٣٧ من سورة محمد.
(٨) الآيتان ٩ ـ ١٠ من سورة العاديات.
(٩) الآية ١٠ من سورة البقرة.
(١٠) الآية ٣٢ من سورة الأحزاب.
(١١) الآية ١٢ من سورة الأحزاب.
(١٢) الآية ٤١ من سورة المائدة.

ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين﴾[١].

ومثل هذا كثير في كتاب الله وسنة رسوله واتفاق المؤمنين يحمد ويذم على ما شاء الله من مساعي القلوب وأعمالها: مثل قوله في الحديث الصحيح المتفق عليه: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا»[٢]، وقوله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه»[٣]، وقوله: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[٤]، وقوله: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر»[٥]، و«لا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان»[٦]، وقوله: «لا تسموا العنب الكرم وإنما الكرم قلب المؤمن»[٧]، وأمثال هذا كثير.

---

(١) الآية ٥٧ من سورة يونس.

(٢) الحديث رواه: البخاري في كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر، ج ١٠ ص ٤٨١؛ ومسلم في كتاب البر، باب تحريم التحاسد والتباغض والتدابر، ج ٤ ص ١٩٨٣؛ والترمذي في أبواب البر، باب ما جاء في الحسد، ج ٣ ص ٢٢١؛ ومالك في كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة، ج ٢ ص ٩٠٧؛ وأحمد في مسنده، ج ٢ ص ٢٨٧.

(٣) رواه: البخاري في كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ج ١ ص ٥٧؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير ورواه غيرهما.

(٤) رواه: البخاري في كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، ج ١٠ ص ٤٣٨؛ ومسلم في كتاب البر، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ج ٤ ص ١٩٩٩/ ٢٠٠٠.

(٥) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر، ج ١ ص ٩٣؛ والترمذي في كتاب البر، باب ما جاء في البر، ج ٣ ص ٢٤٤.

(٦) سبق تخريجه ص ٧١.

(٧) رواه: البخاري في الأدب، باب قول النبي «إنما الكرم قلب المؤمن» ج ١٠ ص ٥٦٦؛ ومسلم في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب كراهية تسمية العنب كرماً، ج ٤ ص ١٧٦٣ وغيرهما.

بل قول القلب وعمله هو الأصل: مثل تصديقه وتكذيبه وحبه وبغضه، من ذلك ما يحصل به مدح وذم وثواب وعقاب بدون فعل الجوارح الظاهرة، ومنه ما لا يقترن به ذلك إلا مع الفعل بالجوارح الظاهرة إذا كانت مقدورة، وأما ما ترك فيه فعل الجوارح الظاهرة للعجز عنه فهذا حكم صاحبه حكم الفاعل، فأقوال القلب وأفعاله ثلاثة أقسام.

[أقسام أعمال القلب:]

(أحدها): ما هو حسنة وسيئة بنفسه.

و (ثانيها): ما ليس سيئة بنفسه حتى يفعل، وهو السيئة المقدورة كما تقدم.

و (ثالثها): ما هو مع العجز كالحسنة والسيئة المفعولة، وليس هو مع القدرة كالحسنة والسيئة المفعولة، كما تقدم.

«فالقسم الأول»: هو ما يتعلق بأصول الإيمان من التصديق والتكذيب، والحب والبغض، وتوابع ذلك، فإذن هذه الأمور يحصل فيها الثواب والعقاب، وعلو الدرجات، وأسفل الدركات، بما يكون في القلوب من هذه الأمور، وإن لم يظهر على الجوارح، بل المنافقون يظهرون بجوارحهم الأقوال والأعمال الصالحة، وإنما عقابهم وكونهم في الدرك الأسفل من النار على ما في قلوبهم من الأمراض، وإن كان ذلك قد يقترن به أحياناً بغض القول والفعل، لكن ليست العقوبة مقصورة على ذلك البغض اليسير، وإنما ذلك البغض دلالة كما قال تعالى: ﴿ولو نشاء لأريناكهم فلعرفتهم بسيماهم، ولتعرفنهم في لحن القول﴾(١)، فأخبر أنهم لا بد أن يعرفوا في لحن القول.

---

(١) الآية ٣٠ من سورة محمد.

وأما «القسم الثاني» و«الثالث» فمظنة الأفعال التي لا تنافي أصول الإيمان، مثل المعاصي الطبعية: مثل الزنا، والسرقة، وشرب الخمر. كما ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من مات يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، دخل الجنة. وإن زنا وإن سرق. وإن شرب الخمر»[1] وكما شهد النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح للرجل الذي كان يكثر شرب الخمر، وكان يجلده كلما جيء به فلعنه رجل، فقال: «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله»[2]، وفي رواية قال بعضهم: أخزاه الله ما أكثر ما يؤتى به في شرب الخمر. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تكونوا أعواناً للشيطان على أخيكم»[3] وهذا في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة.

[حديث النفس والوَسوسة:]

ولهذا قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل به»[4] والعفو عن حديث النفس إنما وقع لأمة محمد المؤمنين بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. فعلم أن هذا العفو هو فيما يكون من الأمور التي لا تقدح في الإيمان، فأما ما نافى الإيمان فذلك لا يتناوله لفظ الحديث؛ لأنه إذا نافى الإيمان لم يكن صاحبه من أمة محمد في الحقيقة، ويكون بمنزلة المنافقين، فلا يجب أن يعفى عما في نفسه من كلامه أو عمله، وهذا فرق بين يدل عليه الحديث وبه تأتلف الأدلة الشرعية. وهذا كما عفا

---

(١) الحديث رواه: البخاري في كتاب الجنائز، باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، ج ٣ ص ١١٠؛ ومسلم في كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ج ١ ص ٩٤/٩٥.

(٢) سبق تخريجه، ص ٧١.

(٣) رواه البخاري في كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة، ج ١٢ ص ٧٥.

(٤) سبق تخريجه ص ١٤٩.

الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان. كما دل عليه الكتاب والسنة، فمن صح إيمانه عفي له عن الخطأ والنسيان وحديث النفس، كما يخرجون من النار، بخلاف من ليس معه الإيمان فإن هذا لم تدل النصوص على ترك مؤاخذته بما في نفسه وخطئه ونسيانه، ولهذا جاء: «نية المؤمن خير من عمله»[1] هذا الأثر رواه أبو الشيخ الأصبهاني في «كتاب الأمثال» من مراسيل ثابت البناني. وقد ذكره ابن القيم[2] في النية من طرق عن النبـي صلى الله عليه وسلم ثم ضعفها. فالله أعلم.

فإن النية يثاب عليها المؤمن بمجردها، وتجري مجرى العمل إذا لم يمنع من العمل بها إلا العجز، ويمكنه ذلك في عامة أفعال الخير، وأما عمل البدن فهو مقيد بالقدرة، وذلك لا يكون إلا قليلاً؛ ولهـذا قال بعض السلف: قوة المؤمن في قلبه، وضعفه في بدنه، وقوة المنافق في بدنه وضعفه في قلبه.

وقد دل على هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله، فيغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء﴾[3] الآية. وهذه الآية وإن كان قد قال طائف من السلف إنها منسوخة كما روى البخاري في صحيحه عن مروان الأصغر عن رجل من أصحاب النبـي صلى الله عليه وسلم ــ وهو ابن عمر ــ أنها نسخت[4]، فالنسخ في لسان

---

(١) رواه البيهقي في الشعب عن أنس، ورمز له السيوطي بإشارة الضعف. انظر الجامع الصغير، ج ٢ ص ١٨٨.

(٢) لعل كلمة ابن القيم تصحيف من الناسخ فليحرر. وذلك أن ابن القيم ذكر هذه الرسالة من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى «من هامش مجموع الفتاوى، ج ١٠ ص ٧٦١».

(٣) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٤) رواه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، باب «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله» ج ٨ ص ٢٠٥.

السلف أعم مما هو في لسان المتأخرين، يريدون به رفع الدلالة مطلقاً، وإن كان تخصيصاً للعام أو تقييداً للمطلق، وغير ذلك، كما هو معروف في عرفهم، وقد أنكر آخرون نسخها لعدم دليل ذلك، وزعم قوم: أن ذلك خبر، والخبر لا ينسخ. ورد آخرون بأن هذا خبر عن حكم شرعي. كالخبر الذي بمعنى الأمر والنهي.

والقائلون بنسخها يجعلون الناسخ لها الآية التي بعدها وهي قوله: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾[1] كما روى مسلم في صحيحه من حديث أنس في هذه الآية[2] فيكون المرفوع عنهم ما فسرت به الأحاديث، وهو ما هموا به وحدثوا به أنفسهم من الأمور المقدورة، ما لم يتكلموا به أو يعملوا به، ورفع عنهم الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه. كما روى ابن ماجه وغيره بإسناد حسن: «إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»[3].

و «حقيقة الأمر» أن قوله سبحانه: ﴿إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه﴾[4] لم يدل على المؤاخذة بذلك؛ بل دل على المحاسبة به ولا يلزم من كونه يحاسب أن يعاقب؛ ولهذا قال: ﴿فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾[5] لا يستلزم أنه قد يغفر ويعذب بلا سبب ولا ترتيب، ولا أنه يغفر كل شيء، أو يعذب على كل شيء، مع العلم بأنه لا يعذب المؤمنين، وأنه لا يغفر أن يشرك به إلا مع التوبة. ونحو ذلك.

---

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) روى ذلك مسلم في كتاب الايمان، باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، ج ١ ص ١١٥.

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، ج ١ ص ٦٥٩، وفي الزوائد إسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهذلي.

٤) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

لآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

والأصل أن يفرق بين ما كان مجامعاً لأصل الإيمان وما كان منافياً له، ويفرق أيضاً بين ما كان مقدوراً عليه فلم يفعل، وبين ما لم يترك إلا للعجز عنه، فهذان الفرقان هما فصل في هذه المواضيع المشتبهة.

وقد ظهر بهذا التفصيل أن أصل النزاع في «المسألة» إنما وقع لكونهم رأوا عزماً جازماً لا يقترن به فعل قط، وهذا لا يكون إلا إذا كان الفعل مقارناً للعزم، وإن كان العجز مقارناً للإرادة امتنع وجود المراد، لكن لا تكون تلك إرادة جازمة، فإن الإرادة الجازمة لما هو عاجز عنه ممتنعة أيضاً، فمع الإرادة الجازمة يوجد ما يقدر عليه من مقدمات الفعل ولوازمه، وإن لم يوجد الفعل نفسه.

والإنسان يجد من نفسه: أن مع قدرته على الفعل يقوى طلبه والطمع فيه وإرادته، ومع العجز عنه يضعف ذلك الطمع، وهو لا يعجز عما يقوله ويفعله [على] السواء، ولا عما يظهر على صفحات وجهه، وفلتات لسانه، مثل بسط الوجه وتعبسه، وإقباله على الشيء والإعراض عنه، وهذه وما يشبهها من أعمال الجوارح التي يترتب عليها الذم والعقاب، كما يترتب عليها الحمد والثواب.

وبعض الناس يقدر عزماً جازماً لا يقترن به فعل قط، وهذا لا يكون إلا لعجز يحدث بعد ذلك من موت أو غيره. فسموا التصميم على الفعل في المستقبل عزماً جازماً، ولا نزاع في إطلاق الألفاظ؛ فإن من الناس من يفرق بين العزم والقصد فيقول: ما قارن الفعل فهو قصد، وما كان قبله فهو عزم. ومنهم من يجعل الجميع سواء، وقد تنازعوا هل تسمى إرادة الله لما يفعله في المستقبل [عزماً]، وهو نزاع لفظي؛ لكن ما عزم الإنسان عليه أن يفعله في المستقبل فلا بد حين فعله من تجدد إرادة، غير العزم المتقدم، وهي الإرادة المستلزمة لوجود الفعل مع القدرة، وتنازعوا أيضاً هل يجب وجود الفعل مع القدرة والداعي؟ وقد ذكروا أيضاً في ذلك قولان:

والأظهر أن القدرة مع الداعي التام تستلزم وجود المقدور والإرادة مع القدرة تستلزم وجود المراد.

والمتنازعون في هذه أراد أحدهم إثبات العقاب مطلقاً على كل عزم على فعل مستقبل، وإن لم يقترن به فعل. وأراد الآخر رفع العقاب مطلقاً عن كل ما في النفس من الإرادات الجازمة ونحوها، مع ظن الاثنين أن ذلك الواحد لم يظهر بقول ولا عمل. وكل من هذين انحراف عن الوسط.

فإذا عرف أن الإرادة الجازمة لا يتخلف عنها الفعل مع القدرة إلا لعجز يجري صاحبها مجرى الفاعل التام في الثواب والعقاب. وأما إذا تخلف عنها ما يقدر عليها فذلك المتخلف لا يكون مراداً إرادة جازمة؛ بل هو الهم الذي وقع العفو عنه. وبه ائتلفت النصوص والأصول.

ثم هنا «مسائل كثيرة» فيما يجتمع في القلب من الإرادات المتعارضة كالاعتقادات المتعارضة، وإرادة الشيء وضده؛ مثل شهوة النفس للمعصية وبغض القلب لها. ومثل حديث النفس الذي يتضمن الكفر إذا قارنه بعض ذلك والتعوذ منه، كما شكا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقالوا: «إن أحدنا يجد في نفسه ما لأن يحترق حتى يصير حممة[1]، أو يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به، فقال: أو قد وجدتموه؟! فقالوا: نعم. قال: ذلك صريح الإيمان». رواه مسلم من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة. وفيه: «الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة»[2].

---

(١) الحُمَمُ: الرماد والفحم وكل ما احترق من النار، الواحدة (حُمَمَة) [مختار الصحاح، ص ١٥٧].

(٢) رواه: مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، ولفظه «جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال «وقد وجدتموه» قالوا: نعم. قال: «ذاك صريح الإيمان» ج ١ ص ١١٩.

وحين كتبت هذا الجواب لم يكن عندي من الكتب ما يستعان به على الجواب؛ فإن له موارد واسعة. فهنا لما اقترن بالوسواس هذا البغض وهذه الكراهة كان هو صريح الإيمان، وهو خالصه ومحضه؛ لأن المنافق والكافر لا يجد هذا البغض، وهذه الكراهة مع الوسوسة بذلك؛ بل إن كان في الكفر البسيط، وهو الإعراض عما جاء به الرسول، وترك الإيمان به ـ وإن لم يعتقد تكذيبه ـ فهذا قد لا يوسوس له الشيطان بذلك، إذ الوسوسة بالمعارض المنافي للإيمان إنما يحتاج إليها عند وجود مقتضيه، فإذا لم يكن معه ما يقتضي الإيمان لم يحتج إلى معارض يدفعه؛ وإن كان في الكفر المركب وهو التكذيب فالكفر فوق الوسوسة، وليس معه إيمان يكره به ذلك.

ولهذا لما كانت هذه الوسوسة عارضة لعامة المؤمنين، كما قال تعالى: ﴿أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبداً رابياً ومما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله﴾[1] الآيات. فضرب الله المثل لما ينزله من الإيمان والقرآن بالماء الذي ينزل في أودية الأرض، وجعل القلوب كالأودية: منها الكبير، ومنها الصغير كما في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً: فكانت منها طائفة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها طائفة أمسكت الماء فسقى الناس وشربوا، وكانت منها طائفة إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ. فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه الله بما بعثني به من الهدى والعلم. ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به»[2] فهذا أحد المثلين.

---

(١) الآية ١٧ من سورة الرعد.

(٢) الحديث رواه البخاري في كتاب العلم، باب فضل من عَلِم وعَلَّم، ج ١ ص ١٧٥؛ ومسلم في كتاب الفضائل، باب بيان مثل ما بعث النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى والعلم، ج ٤ ص ١٧٨٧/١٧٨٨؛ وأحمد في مسنده، ج ٤ ص ٣٩٩.

و «المثل الآخر» ما يوقد عليه لطلب الحلية والمتاع: من معادن الذهب والفضة والحديد ونحوه، وأخبر أن السيل يحتمل زبداً رابياً ومما يوقدون عليه في النار زبد مثله، ثم قال: ﴿كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد﴾[1] الرابـي على الماء وعلى الموقد عليه فهو نظير ما يقع في قلوب المؤمنين من الشك والشبهات في العقائد والإرادات الفاسدة كما شكاه الصحابة إلى النبـي صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿فيذهب جفاء﴾[2] يجفوه القلب فيرميه ويقذفه كما يقذف الماء الزبد ويجفوه ﴿وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾[3] وهو مثل ما ثبت في القلوب من اليقين والإيمان. كما قال تعالى: ﴿ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة﴾[4] الآية، إلى قوله: ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويضل الله الظالمين، ويفعل الله ما يشاء﴾[5].

فكل ما وقع في قلب المؤمن من خواطر الكفر والنفاق فكرهه وألقاه ازداد إيماناً ويقيناً، كما أن كل من حدثته نفسه بذنب فكرهه ونفاه عن نفسه وتركه لله ازداد صلاحاً وبراً وتقوى.

وأما المنافق فإذا وقعت له الأهواء والآراء المتعلقة بالنفاق لم يكرهها ولم ينفها، فإنه قد وجدت منه سيئة الكفر من غير حسنة إيمانية تدفعها أو تنفيها، والقلوب يعرض لها الإيمان والنفاق، فتارة يغلب هذا، وتارة يغلب هذا.

---

(١) الآية ١٧ من سورة الرعد.
(٢) الآية السابقة.
(٣) الآية السابقة.
(٤) الآية ٢٤ من سورة إبراهيم.
(٥) الآية ٢٧ من سورة إبراهيم.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت به أنفسها»[1] كما في بعض ألفاظه في الصحيح، هو مقيد بالتجاوز للمؤمنين، دون من كان مسلماً في الظاهر، وهو منافق في الباطن وهم كثيرون في المتظاهرين بالإسلام قديماً وحديثاً. وهم في هذه الأزمان المتأخرة في بعض الأماكن أكثر منهم في حال ظهور الإيمان في أول الأمر، فمن أظهر الإيمان وكان صادقاً مجتنباً ما يضاده أو يضعفه يتجاوز له عما يمكنه التكلم به والعمل به؛ دون ما ليس كذلك. كما دل عليه لفظ الحديث.

فالقسمان اللذان بينا أن العبد يثاب فيهما ويعاقب على أعمال القلوب خارجة من هذا الحديث، وكذلك قوله: «من هم بحسنة» و «من هم بسيئة»[2] إنما هو في المؤمن الذي يهم بسيئة أو حسنة يمكنه فعلها فربما فعلها وربما تركها؛ لأنه أخبر أن الحسنة تضاعف بسبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة.

وهذا إنما هو لمن يفعل الحسنات لله. كما قال تعالى: ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله﴾[3] و ﴿ابتغاء مرضاة الله﴾[4] و ﴿ابتغاء وجه ربه﴾[5] وهذا للمؤمنين؛ فإن الكافر وإن كان الله يطعمه بحسناته في الدنيا، وقد يخفف عنه بها في الآخرة؛ كما خفف عن أبي طالب لإحسانه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم،

(١) رواه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان، ج ١١ ص ٥٤٩.
(٢) سبق تخريجه ص ١٤٩.
(٣) الآية ٢٦١ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٢٦٥ من سورة البقرة.
(٥) الآية ٢٠ من سورة الليل.

فلم يوعد لكافر على حسناته بهذا التضعيف، وقد جاء ذلك مقيداً في حديث آخر: أنه في المسلم الذي هو حسن الإسلام[1].

والله سبحانه أعلم. والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

* * *

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان، باب إذا همّ العبد بحسنة كتبت وإذا همّ بسيئة لم تكتب، ج ١ ص ١١٨ ولفظه: «إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف وكل سيئة يعملها تكتب بمثلها حتى يلقى الله».

فهارس الكتاب

* فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
* فهرس الأحاديث الشريفة.
* فهرس المصادر والمراجع.
* فهـرس المـوضوعـات.

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

* * *

فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	رقم الصفحة
«اكتبوها له حسنة»	١٦٨
«أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»	٩١
«ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها»	٩٢
«الله أعلم بما كانوا عاملين»	١٦٨
«اللهم افتح لي أبواب رحمتك»	٩٤
«اللهم إليك أشكو ضعف قوتي»	٩٩
«اللهم إني أسألك من فضلك»	٩٤
«اللهم بعلمك الغيب»	١٢٨
«اللهم رب جبرائيل»	٩٦
«اللهم طهرني بالماء والرد والثلج»	٦٦
«إن استطعت أن تعمل بالرضا»	١١٦
«أنا سيد ولد آدم ولا فخر»	١٥٧
«إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه»	١٥٨
«إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل»	١٤٩، ١٥٠، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٨
«إن الله تجاوز لأمتي عما وسوست»	١٩٥
«إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»	١٩٠
«إن الله كتب الحسنات والسيئات	١٦٥
«إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا»	٦٨
«إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة»	١٤٦
«إن امرأة بغياً رأت كلباً»	١٦٤
«إن بالمدينة رجالاً ما سرتم مسيراً»	١٦٠
«إن الجنة يبقى فيها فضل»	١٦٨
«إن الخطيئة إذا عملت»	١٣٩
«إن رجلاً من أمة النبي ﷺ ينشر الله له يوم القيامة تسعة وتسعين سجلاً»	١٦٤
«إن رجلاً أصاب من امرأة»	٦٨، ١٧٢

الحديث	رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة

«ص»

«ع»

«ف»

«ك»

«ل»

الحديث	رقم الصفحة

« م »

* * *

فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.
ـ الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان. تحقيق شعب الأرناؤوط.
ـ الإصابة في معرفة الصحابة، طبعة دار الكتاب العربي.
ـ الأعلام، للزركلي. دار العلم للملايين ـ بيروت.
ـ الترغيب والترهيب، للمنذري. طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت.
ـ تفسير ابن كثير. طبعة دار الفكر.
ـ تقريب التهذيب، لابن حجر. طبعة دار نشر الكتب الإسلامية كوجرانوالة ـ باكستان.
ـ تلخيص المستدرك، للذهبي. بهامش المستدرك، طبعة دار الفكر.
ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري. طبعة دار الفكر.
ـ الجامع الصغير، للسيوطي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للأصبهاني طبعة دار الكتاب العربي.
ـ الرسالة القشيرية، للقشيري. طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت.
ـ الروض الداني إلى المعجم الصغير، للطبراني. طبعة المكتب الإسلامي.
ـ سنن ابن ماجة. تحقيق فؤاد عبدالباقي طبعة المكتبة العلمية ـ بيروت.
ـ سنن أبي داود. تحقيق الدعاس وعادل السيد طبعة دار الحديث ـ بيروت.
ـ سنن الترمذي. تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف. طبعة دار الفكر ـ بيروت.
ـ سنن الدارقطني. طبعة دار المحاسن للطباعة ـ القاهرة.
ـ سنن الدارمي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ سنن النسائي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ صحيح البخاري بهامش الفتح. طبعة دار المعرفة.
ـ صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. طبعة دار الفكر.

ـ صفة الصفوة، لابن الجوزي. طبعة دار المعرفة.
ـ الضعفاء، للعقيلي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ طبقات ابن سعد. طبعة دار صادر.
ـ طبقات الحفاظ، للسيوطي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ العبر، للذهبي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ الفتح الرباني، للساعاتي. طبعة دار إحياء التراث العربي.
ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي. طبعة دار الفكر.
ـ لسان العرب، لابن منظور. طبعة دار صادر.
ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي. طبعة دار الكتاب العربي.
ـ مختار الصحاح، للرازي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ المستدرك، للحاكم. طبعة دار الفكر.
ـ المستطرف في كل فن مستظرف، للأبشيهي. طبعة دار القلم بيروت.
ـ المعجم الكبير، للطبراني. طبعة وزارة الأوقاف العراقية، تحقيق حمدي السلفي.
ـ المفضليات. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون.
ـ موارد الظمآن، للهيثمي. طبعة دار الكتب العلمية.
ـ الموطأ، للإمام مالك. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي طبعة دار إحياء التراث العربي.
ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان. تحقيق إحسان عباس طبعة دار الثقافة بيروت.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *